يطرأ على عملية القسمة هذه بعض الخلل ، مما يوجب اعادتها[٨١] . اما لجهة الورثة من النساء ، فغالبا تحول اسهمهن اما الى الاخوة الذكور ، او الى الازواج الذين قد يكونون اغرابا في بعض الاحيان . وهكذا كان الحال في كل قرية او عشيرة ، او مجموعة من العشائر ومن خلال هذا الترتيب وفي ظل نظام الملكية الجماعية هذا ، يظهر بوضوح ان كمية الاسهم متغيرة بشكل دائم تقريبا ، وبالتالي تظهر استحالة بيع الاسهم خارج حدود تلك القرى . ويضاف الى ذلك الكثير من الفوائد الاخرى ، الناجمة عن عدم الثبات في الملكية الشخصية ، الذي يحد من امكانات تشكيل الملكيات الكبيرة ، وذلك عدا عن الاقلال من الظلم اللاحق بالفلاحين نتيجة ذلك .

ومع صدور الانظمة الجديدة التي شددت على تسجيل الارض باسم اشخاص معينين ، سجل معظم سكان القرى في فلسطين اراضيهم اما باسمائهم او باسماء التجار والمرابين وجامعي الضرائب ، او باسماء المتنفذين من القرى . ونجد ، مثلا ، ان اكثر من قرية قد سجلت اراضيها باسماء ثلاثة الى اربعة اشخاص فيها ، الامر الذي ساعد ، الى جانب مجموعة من العوامل الاخرى ، السياسية ، والاقتصادية ، على تشكل الملكيات الكبيرة في فلسطين . فمثلا ، منذ نهاية القرن الرابع عشر ، سيطر العرب الافندية ، الاغنياء في الرملة ، بحجة حقوم كاول ساكنين ، على الاراضي المجاورة للبلدة . حيث كروم الزيتون ذات القيمة الرئيسية ومصدر غنى البلدة [٨٢] . ولم يشكك احد بهذا الادعاء طوال العهد العثماني الذي اعتمد اقطاعياتهم هذه من اجل جمع الضرائب والرسوم . وقد جاء قانون الطابو الجديد ورسخ ملكياتهم تلك ، الى جانب ملكيات العائلات التي تعود ملكياتها الى عهد المماليك او ما قبله .

وقد كان هؤلاء في الاصل اما اصحاب اقطاع لجمع الضرائب والاعشار المترتبة على مناطقهم من الفلاحين ، واما مسؤولون عن الاشراف على اموال الوقف الاسلامي .

وملك اولئك كان حال معظم عائلات فلسطين البارزة ، والتي ملكت مساحات كبيرة من الارض من امثال ال النشاشيبي والحسيني والراغبي في القدس ، والتميمي في الخليل ، والجيوسي في طولكرم ، وعبد الهادي وجرار في منطقة نابلس وجنين . وكذلك طوقان في نابلس والتاجي الفاروقي في الرملة ، والشوا في غزة ، وابو خضرة في يافا وغزة . وقد ملكت هذه العائلات المساحات الشاسعة ، التي تم توكيدها بقانون الطابو الصادر فيما بعد . فوضع اليد بصفة دائما على بعض المناطق باسم جمع الضرائب والاعشار ، او حماية الاوقاف ، ادى في نهاية الامر الى تملك هذه العائلات ، مساحات تراوحت بين ٥٠ ـ ١٠٠ الف دونم لكل منها[٨٣] . ومع صدور قانون التملك (الطابو) جاءت الفرصة المناسبة لهذه العائلات من اجل تاكيد شرعية وضع اليد على الاراضي ، وذلك بتسجيل ما كانت قد وضعت يدها عليه باسمها . ومن ناحية ثانية ، ساهمت عوامل اخرى في نشوء الملكيات الكبيرة في فلسطين اقلها الرشوة وفساد الادارة ، وجهل الفلاحين بما يجري او عدم اكتراثهم به ، ما داموا مطمئنين لوجودهم في الارض وتصرفهم فيها . ونتيجة لكل تلك الاسباب مجتمعة ، اخذ نظام ملكية الارض في فلسطين ، بعد صدور نظام الطابو ، طابعا مميزا حيث سيطرت عائلات محدودة على مساحات واسعة من الاراضي . فقد تملك حوالي ٢٥٠ فقط ما يقرب من اربعة ملايين دونم من الارض ، بما فيهم رؤساء العشائر والحمائل ، والذين هم في الغالب زعماء لاحزاب سياسية[٨٤] . وفوق ذلك ، فقد برزت خلال الحكم العثماني ، وجوه اقطاعية او عشائرية او متنفذين جدد ، زيادة على ما ذكر ، حاولوا هم ايضا زيادة مكتسباتهم بالحصول على بعض الاقطاعيات حيث الرشوة والمال وفساد الادارة ، قادرة على عمل اي شيء ، كما ان الفترة السابقة لصدور قانون الاراضي ، وقانون الطابو التي اتصفت بالفوضى التي لا حدود لها ، واختلال النظم والقوانين ، والظلم والتخريب الذي لا حد له ، جعلت من الفلاحين فريسة لتلك الاوضاع ، ودفعت بهم اما الى ترك الارض او الى تسليمها لاحد المتنفذين القادرين ، ونجاتهم من ظلم الملتزمين وجامعي الضرائب وغارات البدو ، او تنازلهم الكلي عن الارض مقابل بقائهم فيها واستغلالها لقاء قسم من المحصول .

ومع ان قسما كبيرا من الاراضي الاميرية ، التي انكر اصحابها حق ملكيتهم لها للاسباب السالفة الذكر ، قد انتقلت الى ملكية الدولة ، التي اشترت ايضا قسما من الاراضي المزروعة كما حصل في بيسان والحولة والبحر الميت واماكن اخرى كثيرة ، فلقد بقي هناك الكثير من الارض المعروضة للمزاد لسبب من الاسباب : اما لتخلي اصحابها عنها ، او عدم مقدرتهم على دفع البدل والرسوم وما شابه . وقد استغلت هذا الوضع مجموعة من